

يريد ظلم العباد ويبين ان هذا العقاب لم يكن ظلم الاستحقاقهم ذلك وان الله
لا يريد الظلم والامر الذي لا يمكن القدره عليه لا يصلح ان يمدح المحمدي بعد
الارادة وانما يكون الممدح بترك الافعال التي كان المحمدي قد فعلها فعمله ان الله قادر
عليها من نفسه غير ان الظلم وان لا يفعل وبذلك يصح قولنا ان حرمنا الظلم على نفسه
فان التحريم هو المنع وهذا لا يجوز ان يكون فيها هو متنع لذاته فلا يصلح ان يقال
حرمنا على نفسه ومنعت نفسه من خلق علي او جعله جلافة فان خالفه ونحو ذلك
فانما هو الاصل والامر ما يقال في ذلك ما يكون معناه اني اخبرته عن نفسه بان ما لا يكون
مقدورا لا يكون مهي وهذا المعنى مما يتبين للمؤمن انه ليس هو اللرب وان
يجب تزييه لله وسورة عن ارادة مثل هذا المعنى الذي لا يليق اخذت به
اذ هو مع كونه شريك الفكر والفعال الواضح ليس فيه مدح ولا ثناء ولا ما يستحق
السمع فعمله ان الذي تراه على نفسه هو مقدور عليه لكنه لا يفعل الا بحرية
على نفسه وهو سبحانه مارة على فعله مقدور عنه يبين ذلك ان ما قاله
التائب في محمدا والظلم تتناول هذا دون ذلك لقول بعضهم الظلم وضع
في غير موضع كقولهم اشبه اياه بما ظلم اي ما وضع الشبه في غير موضع
ومعلوم ان الله كان حكمه على كل الاوضاع والامور وضعها ووضعها
في غير موضعها ليس محتسبا لذاته بل هو ممكن لكنه لا يفعل لانه لا يريد
بل يريه ويبيحه اذ قد حرم على نفسه وكذلك من قال الظلم اخر
غير صحيح فان الله لا يعاقب هذا بغير حق وكذلك من قال هو نطق بغير
ان اصل النطق لقوله قلنا الخبيث استكلمها ولم تظلمه شيئا واما من قال
ان النطق في ملك الغير فقد ليس محطد ولا منغص فقد يتصرف الانسان
في ملك غيره حيث فلا يكون ظالما وقد يعرف في ملك بغير حق فيكون ظالما
وظلم العبد نفسه كثير في القرآن وكذلك من قال فعل المأمور خلاف ما امر
فكذلك ان لم يصح مثل هذا الكلام فانما يقال انه قد كتب على نفسه الرخصة
وحرمه على نفسه الا ظلم فهو لا يفعل خلاف ما كتب ولا يفعل ما حرمه وليس
هذا كما يوضع بسطه في الامور التي نهى عنها فيها وانما نشبه الي
الملك وحده يبين القوة المتوسطة وهو ان الظلم الذي حرمه الله على نفسه
مثل ان يترك حسنة المحسن فلا يحرمها او يعاقب الربى عما لا يفعل
من البيعات ويحاقب هذا يدب بغيره او يحكم بين الناس بغير القسط
ونحو ذلك من الافعال التي نهى الرب عنها تقسط وعمله وهو قادر
عليها

الشيء

عليها وانما استحق المحمدي والتمكاته بترك هذا الظلم وهو قادر عليه وكان الله منزه
عن صفات النقص والعيب فهو لها منزه افعال النقص والعيب وما قول القريب
التالي ما لم يفعل شيئا بل يبيح عنه اصلا والكاتب والسمه والاعمال كلف الامم
واعتمها كذلك على خلاف ذلك ولكن مشكوه الاثبات لما ناطقوا بمشكوه النسخ الزوجه
لو انهم لم يفسدوا عنها الا بمقتضى الباطل بالباطل وهذا مما عاب الاعم وزوجه كما
عاب الازواج والرسول والنورى واخر جنود وغيرهم مقابلته القدرية بالقلوب
في الاثبات وامر بالانصاف والاعتصام بالكاتب والسمه وما عابوا انفسهم من
قابل الحكمة تقاوة الصفات بالانصاف والاشارة حتى دخل في الميثاق بالخوف
وقلب قضا الكلام في هذا وهذا وذكرنا كلامه لصفه الامم في هذا في غير هذا
الموضع ولو قال قائل هذه هي على مسلمات حسنة العقل ونسبها فمن قال
العقل يعلم به جزا الافعال وفيها فانه يتره الرب عن بعض الافعال وما قال
العلم بذلك لا يسمع فانه يجوز جميع الافعال عليه لعلمه بالهي في حق قسلكه
ليس بما هذه في ذلك بل لازم ويتقدر بغيره في تلك تفصيل وتحقق
قد سطره في موضع ذلك انا اذ فرضنا اننا نعلم بالعقل من بعض الافعال
وفيها لم يكن العقل لا يقول ان الحاله كما تخاف حتى يكون ما جعل حسنا
لحدوثه فيقال جعل حسنا للاخر او قبيحا له كما يفعل مثل ذلك القدرية لما بين
الرب والعلوم الفروق الكثيره وان فرضنا ان حسن الافعال وقبحها
لا يعلم الا بالشروع فالشروع قد دل على ان الله قد نهى عن افعال واحكام
فلا يجوز ان يفعلها تارة بحجة مشكوك ان يباين لا يفعلها وتارة بحجة
ان صحتها كما نفسه هذا يتبين بالمشايخ الثمانية فنقول انما هو في
افعال الله باعتبار ما يصلح منه وما يجوز منه وما لا يجوز منه بل انما افعال
طرقا في وسط فاطرفه واحد طرف القدرية وهو الذي حرموا عليه
ان يفعل الا ما ظنوه بعقلم انه الجائز له حتى وضعوا له شرعية
التقدير والتجوز فاوجبوا عليه بعقلم امور الكثرة وعبروا عليه
بعقلم امور الكثرة لا معنى ان العقل لم يردناه فان هذا لا يقول عما قال
بل ان تلك الافعال فما علم بالعقل وجوبها وتحريمها ولكن ادخلوا
في ذلك من المنكيات ما يتوعدا ببعثتهم في التفتيح بالقد وتوابع
ذلك والظروف الثاني طرف القلابة في الرعية وهم الذين قالوا لا يتره
عليها